برامج الدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية

الواقع والطموحات 2017م.

أ.د. حسين سالم مرجين

قسم علم الاجتماع -كلية الآداب – جامعة طرابلس- ليبيا

بعد مرور حوالي ثمانية وثلاثين عامًا على افتتاح برامج الدراسات العليا في علم الاجتماع في الجامعات الليبية خلال العام الجامعي 1978- 1979م، فإن السؤال الذي لا يزال محور نقاش هنا، والذي سنبدأ به هذه المداخلة هو : هل هناك فوائد جناها المجتمع الليبي من مخرجات برامج الدراسات العليا في علم الاجتماع ؟ بالرغم من كون علم الاجتماع يُصنف من ضمن العلوم التي كانت ترتعد منه فرائض بعض الأنظمة السياسية، كونها من العلوم التي ترفع غباوة، وتزيل غشاوة، وتوسع العقول، وتعرف الفرد ما هي حقوقه؟، وكم هو مغبون ؟ وكيف يكون الطلب؟ وكيف يتم النوال؟ ألا أن الأمر كذلك يدعونا إلى القيام بمراجعة نقدية لمخرجات هذه العلوم خاصة مخرجات برامج الدراسات العليا، وذلك من خلال الاستفادة من حرية التعبير والتحبير في ظل التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية أواخر 2010 وبدايات 2011م، وبالبحث عن علاقة تلك المخرجات باحتياجات المجتمع والتنمية، ولعلنا نتذكر مقولة المفكر مالك بن نبي رحمه الله: " إن العلم الذي لا يترجمه عمل، يظل ترفاً لا مكان له في وطن ما يزال فقيراً في الوسائل والأطر" **(ابن نبي : 2006: 39).**

<u>بالتالي تبرز أهمية هذه الورقة في النواحي التالية :</u>

- أصبح الحديث عن جودة وضمانها في برامج الدراسات لعليا ملائمًاً من حيث حرية التحبير والتعبير.
- بالرغم من المشاكل التي تواجه برامج الدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع إلا أن أعداد الطلبة المسجلين ازدادت على مستوى الدراسات العليا، كما ازدادت معها أيضًا أعداد الرسائل والأطاريح في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.
- أهمية الدراسات المستقبلية من خلال إعمال المخيلة السوسيولوجية وأثرها في إعطاء مؤشرات للتوقعات المستقبلية لبرامج الدراسات العليا في علم الاجتماع في ليبيا وفي العالم العربي.
- الدعوة إلى تطوير برامج الدراسات العليا بشكل يواكب احتياجات المجتمع والتنمية.

بادئ ذي بدء نود التأكيد على كون إنتاج مخرجات برامج الدراسات العليا يعتبر من أكثر وأفضل الإنتاج المعرفي توثيقًاً، سواء على مستوى الأقسام العلمية، أم على مستوى الكليات، أم على مستوى الجامعات، كما أنه يتم توثيق هذا الإنتاج في الهيئة الوطنية للبحث العلمي، حيث توجد إدارة متخصصة تقوم بتوثيق كل الإنتاج المعرفي من رسائل ماجستير، أو أطاريح دكتوراه، كما يتوجب على طلبة الدراسات العليا كافة– باستثناء طلبة أكاديمية الدراسات العليا

في مرحلة تاريخية معينة- تسجيل عناوين موضوعاتهم، والحصول على إفادة بذلك التسجيل، حيث تعتبر تلك الإفادة شرطاً أساسياً لتسجيل موضوعاتهم على مستوى الأقسام والكليات والجامعات، وبالتالي نعتقد بأنه بالإمكان القيام بعملية المراجعة النقدية لمخرجات برامج الدراسات العليا خاصة فيما يتعلق بالإنتاج المعرفي، حيث سينبثق من التساؤل السابق لهذه المداخلة عدد من التساؤلات، أهمها:

- إلى أي مدى ساهمت الدراسات والبحوث السيوسولوجية من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في تناول إشكالات مجتمعية، يُعاني منها، أو ينتجها واقع المجتمع الليبي؟
- هل هناك معايير واضحة ومحددة لضمان جودة تلك البحوث؟
- ما دور هذا الإنتاج المعرفي في استشراف المستقبل ؟

والجدير بالذكر أن هذه التساؤلات المطروحة تحتاج إلى دراسة مستفيضة وأبحاث معمقة تصلح أيضًا أن تكون موضوعًا لرسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، لتشمل عناصر عدة وكل عنصر قد يحتاج إلى تحليل معمق، كما أن هذا يدفعني إلى طرح تساؤلات أخرى لها علاقة بالتراكم المعرفي لهذا الإنتاج في الجامعات الليبية، ولعل أهم هذه التساؤلات هي :

- هل يوجد دليل أولويات للبحث العلمي في أقسام علم الاجتماع؟ ومن ثم من الذي يحدد إشكالات المجتمع؟ وبالتالي من الذي يحدد أولويات الدراسة والبحث في هذه المشاكل ؟
- كيف يتم اختيار موضوعات البحث لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في أقسام علم الاجتماع ؟
- هل يمتلك البُحاث والأساتذة في علم الاجتماع في الجامعات الليبية شجاعة البحث لإعادة تعريف علم الاجتماع، وابتكار مفاهيمه وأدوات بحثه، وكذلك كيفية ربط علم الاجتماع بواقع المجتمع الليبي؟
- هل تمتلك أقسام علم الاجتماع الخطط للاستفادة من الكم الهائل من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه ؟

إن البحث عن إجابات لهذه التساؤلات دفعني للبحث عن أدلة لعناوين رسائل الماجستير وأطاريح والدكتوراه، التي تم إجازتها في عدد من أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، وبعد جهد ومعاناة مرتبطة بمسألة التوثيق تمكنت من الحصول على تلك الأدلة، وهذه الأدلة تخص الأقسام التالية :

- قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة طرابلس.
- قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بنغازي.
- قسم علم الاجتماع - بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

وكان الهدف من جمع هذه الأدلة القيام بالتحليل البيبليوغرافي؛ بغية فحص الإنتاج العلمي المتمثل برسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه؛ من أجل التعرف على العلاقة المتصلة بين تلك الموضوعات وقضايا وإشكالات المجتمع، ونظرًا لعدم وجود دليل أولويات للبحث العلمي، والذي يحدد أهم الإشكالات والقضايا المجتمعية التي يستوجب دراستها، فإن معيار هذه الإشكالات المجتمعية الذي تم وضعه في هذه المقالة يتعلق بوجود موضوعات ذات علاقة بالحراك المجتمعي في ليبيا في العام 2011م. فمن خلال الاطلاع على كل عناوين رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه وعددها (237)عنوانًا، تبين أنه لا يوجد أي عنوان يتناول الحراك المجتمعي في ليبيا 2011م، من قريب أو بعيد! وكأن تلك الأنساق الاجتماعية- أقسام علم الاجتماع - تعيش في غيبوبة تامة عما يجري في الواقع المجتمعي المعاش، فظهرت من ثم الممارسة السوسيولوجية في تلك الأقسام عاجزة عن تشخيص المشكلات التي يواجهها أو يفرزها المجتمع، وهذا قد يؤشر إلى أن ممارسة العمل السيوسولوجي في تلك الأنساق لم تتوفر فيها الشروط الابستمولوجية والاجتماعية التي تجعلها تأخذ على عاتقها إشكالات وقضايا الواقع المجتمعي المعاش، بحيث تسعى إلى تشخصيه وفهمه وتفسيره، ففي جامعة بنغازي بلغ عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه (78) عنوانًا، تم مناقشتها خلال الفترة منذ 1990- 2015م، وفي جامعة طرابلس بلغ عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي تم مناقشتها (55) عنوانًا، وذلك خلال المدة من: 2000- 2015م، أما الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، فبلغت عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي تم مناقشتها (104) عناوين، خلال المدة من: 2005- 2015م، والجدول التالي يوضح الموضوعات التي تناولتها أقسام علم الاجتماع، وعددها في كل من جامعتي طرابلس بنغازي على اعتبارهما مخولتين وفقًا لقرارات اللجنة الوطنية للدراسات العليا، أرقام (1) و(2) و(3) لسنة 2006م، بتنفيذ برنامج للدراسات العليا في الجامعات الليبية ، إضافة إلى الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

ر.م	الموضوع	جامعة طرابلس	جامعة بنغازي	الأكاديمية الليبية
1	تقنية - الإنترنت – التكنواجتماعية	3	3	-
2	الضمان الاجتماعي	1	1	1
3	التنشئة الاجتماعية	2	2	5
4	الزواج – الطلاق	4	1	3
5	الهجرة	1	1	1
6	علم الاجتماع الحضري	3	1	3
7	علم الاجتماع الصناعي	3	2	-
8	علم السكان	4	2	1
9	علم الاجتماع العائلي – الأسرة	5	3	7

10	علم اجتماع الجريمة – الانحراف	1	8	20
11	عمالة الأطفال – حقوق الطفل	1	2	1
12	سسيوتاريخية – تاريخ اجتماعي	1	-	-
13	الشيخوخة	1	1	-
14	علم الاجتماع الطبي	2	4	2
15	الحركات الاجتماعية	2	-	-
16	السياحة	1	-	-
17	المشكلات اجتماعية	2	-	1
18	مشاكل الشباب	6	2	2
19	التكيف الاجتماعي	2	2	2
20	علم الاجتماع الاقتصادي	1	-	-
21	التحديث	2	4	4
22	دراسات المرأة	1	2	8
23	دراسات العمل – المهني- البطالة	2	7	6
24	دراسات التعليم	1	8	2
25	دراسات البيئة	1	1	2
26	التغير الاجتماعي	1	4	5
27	العمالة الوافدة	1	-	1
28	الأصالة والمعاصرة – الثقافة	-	2	1
29	حوادث الطرق – المرور	-	-	3
30	خدمة اجتماعية – رعاية اجتماعية	-	2	2
31	علم الاجتماع الديني	-	-	1
32	السلوك الاجتماعي – التفاعل الاجتماعي	-	1	4
33	المخدرات	-	1	3
34	علم الاجتماع التنظيم	-	3	3
35	الضبط الاجتماعي	-	-	1
36	الشائعات – الرأي العام	-	1	1
37	القرية – الريف	-	-	1
38	التنمية الاجتماعية	-	3	5
39	المشاركة السياسية – علم الاجتماع السياسي	-	-	1

40	الشخصية	-	3	-
41	النزاعات القبلية	-	1	-
المجموع		55	78	104

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناء على معلومات وكشوفات تتضمن أسماء المتحصلين على الدرجات العلمية الماجستير والدكتوراه ، حيث تحصل عليها من قبل الجهات الثلاثة، وهي: قسم الدراسات العليا – كلية الآداب – جامعة طرابلس 2015، وإدارة الدراسات العليا- جامعة بنغازي 2015، ومكتبة أكاديمية الليبية للدراسات العليا 2015م.

بعد هذا الاستعراض للموضوعات، وتصنيفاتها، وعددها، فإن السؤال الجوهري الذي يقفز إلى الذهن هنا: إلى أي مدى استطاع هذا الإنتاج الاقتراب من دراسة الإشكالات والقضايا ذات العلاقة بالمجتمع الليبي ؟ هل ساهم هذا التراكم المعرفي في توطن وبناء مدرسة سوسيولوجية تتفاعل مع المعطيات والتغييرات الحاصلة، أو التي قد تحصل؟ وبشكل عام يمكن رصد بعض الملاحظات على ما تم طرحه من تصنيف للموضوعات، هي :

- وجود بعض العناوين قد تحمل أكثر من مجال من مجالات علم الاجتماع.
- قيام بعض أعضاء هيئة التدريس بالإشراف أو المناقشة في مـوضوعـات متعددة ، دون التقييد بالتخصص، حيث إن مثل هذه الممارسات قد تضعف العلاقة بين تخصص المشرف الدقيق والموضوعات التي يشرف عليها، وتقلل أيضًا مساهمته في إثراء المعلومات.
- ارتفاع عدد الموضوعات بشكل عام في خمسة مجالات وهي: علم اجتماع الجريمة – والانحراف الاجتماعي (29) موضوعًا، علم الاجتماع العائلي– والأسرة (15) موضوعًا، دراسات العمل – والدراسات المهنية- والبطالة (15) موضوعًا، دراسات المرأة (11) موضوعًا ، دراسات التعليم (11) موضوعًا.
- تكرار بعض الموضوعات خاصة ذات العلاقة بالجريمة – والانحراف الاجتماعي، وهي من الموضوعات التي يكثر البحث فيها، والتهرُّب من دراسة القضايا التنموية أو السياسية التي لها صلة بالواقع المجتمعي، وربما يرجع ذلك إلى صعوبة تناول مثل تلك الإشكالات، أو الخوف من نتائجها، وكل ذلك مرتبط بطبيعة النظام التسلطية الرافضة لأي نقد، ومن ثم أصبحت القضايا والإشكالات في حالة اغتراب عن الواقع المجتمعي المعاش، فنتج عن هذا التهرُّب أو الخوف ما يمكن تسميته بالموضوعات الهاربة، وأخرى بالموضوعات الصامتة.
- جاءت بعض الموضوعات في الحقيقة معبرة ومفسرة لأفكار وتصورات النظام السياسي السابق، فطُرحت موضوعات تُعبر عن وجهة نظر النظام السياسي السابق في قضايا مثل: التنمية، والقبيلة، ودور وحقوق المرأة، والديمقراطية والإنتاج الصناعي، والمجتمع الجماهيري، والعقد الاجتماعي، والتعليم،...إلخ، وهو ما يمكن تسميته بالموضوعات المادحة.

وهكذا يتضح لنا من التحليل السابق بأن الإنتاج المعرفي من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه لم تستطع التوطن وبناء مدرسة سوسيولوجية تتفاعل مع المعطيات والتغييرات الحاصلة، أو التي قد تحصل، إنما تأثر ذلك الإنتاج المعرفي بالانقسام الحاصل ما بين أساتذة علم الاجتماع، من حيث توجهاتهم واهتماماتهم العلمية، حيث أن بعض الأساتذة يري في طلبة الدراسات العليا مجرد عصا موسي يتوكأ عليها، ويهش بها، وله بها مأرب أخرى، ومن ثم لـم تستطع برامـج الدراسات العليا اختراق المجتمع الليبي، والكشف عن مشاكله الحقيقية، أو التعريف بقضايا وإشكالات المجتمع وواقعه المعاش، من خلال كشف المضمر، واستنطاق المسكوت عنه، إنما بقيت رهينة الموضوعات المتكررة والروتينية، كما تم تهميش بعض ميادين البحث، من أهمها النظريات الاجتماعية، والدراسات والبحوث المستقبلية، والبحوث في علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع المعرفي، وعلم الاجتماع الديني، دور القبيلة في المجتمع، إضافة إلى البحوث في العلاقات البينة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى، حيث يرجع أسباب ذلك التهميش في السابق إلى كون تلك الموضوعات قد تثير بعض المشاكل مع النظام السياسي، مثل دور القبيلة في المجتمع، أو موضوع المشاركة السياسية في علم الاجتماع السياسي، أو دور الدين في المجتمع في علم الاجتماع الديني، كما ابتعد أساتذة علم الاجتماع في كثير من الأحيان عن البحث في القضايا والإشكالات ذات البعد المستقبلي مثل البحوث في العلاقات البينة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى، واستمر هذا الابتعاد حتى في مرحلة ما بعد 2011م، ويرجع ذلك ربما إلى حالة الانقياد والتسليم، حيث انصبغ الانتاج المعرفي بصبغة الانقياد والتسليم نتيجة لحبسه لسنين الطويلة في موضوعات بعينها ،حيث أصبح هناك اعتقاد لدى الأساتذة والطلبة بالتسليم والانقياد لتلك الموضوعات، لا يكاد أحد يتصور خروجاً عليه.

وعلى وجه الإجمال ،فإن الإنتاج المعرفي من رسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية لا تزال حبيسة موضوعات متكررة، كما أنها تعيش حالياً في ظل أزمة تنظير واهتمامات حقيقية وواقعية، حيث توجد فجوة عميقة في أقسام علم الاجتماع بين ما يُدرسونه من أفكار ونظريات، وحتى ما يقومون به من دراسات أمبريقية وواقع المجتمع الليبي، فكل المجهودات من دراسات وبحوث وأطاريح لم تنتج منهج بإمكانه فهم وتفسير والتنبؤ بالظواهر الاجتماعية التي يعيشها المجتمع.

ولعل هذه الأزمة أصبحت أشد وطأة وأكثر وضوحاً خلال الحراك المجتمعي الذي مر به المجتمع الليبي منذ بدايات 2011م، حيث لم تستطع أقسام علم الاجتماع التعاطي بشكل جدي مع ذلك الحراك، كما كشفت عن فجوة معرفية تعيش فيها أقسام علم الاجتماع، جعلت منها في حالة اغتراب عن الواقع المجتمعي المعاش، والظواهر المنبثقة عنه، ومن ثم عجزت عن توظيف علم الاجتماع اتجاه نقد إشكالات وقضايا الواقع المجتمعي المعاش، بغية فهمها وتشخيصها وتفسيرها، كذلك الابتعاد عن المساهمة في إنضاج وعي المواطن بقضايا مجتمعه، وانحساره في

التدريس والتلقين والهروب خلف أسوار الجامعة، وبالتالي لا تزال الموضوعات التي تبحث بعيدة عن القضايا والمشكلات والتحديات التي يعيشها المجتمع الليبي.(**حسين مرجين ، 2015**)، ومن ثم فأن هذا يدعونا إلى إعادة طرح سؤال هذه المداخلة الرئيس وهو : ما الفائدة التي يجنيها المجتمع من كل هذه الرسائل والأطاريح ؟ وبمعني آخر ما الاحتياج المجتمعى إلى هذا الكم من الإنتاج العلمي ؟ كما أن هذا السؤال يدفعنا للبحث عن إجابة للتساؤل المطروح آنفا، وهو : هل توجد خطط للاستفادة من الرسائل والأطاريح التي يتم إجازتها؟

من الواضح أنه لا توجد خطط للاستفادة من هذا الإنتاج المعرفي سواء الحالي، أم السابق ، حيث إن مصير هذا الإنتاج واحد في كل مرة، وهو إمتلاء أرفف المكتبات، وبشكل عام يمكن حصر الاستفادة من الإنتاج المعرفي من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في المواطن التالية، وهي:

- الاستفادة التي سيتحصل عليها الباحث، وهي درجة ولقب علمي.
- أما الاستفادة الأخرى وهي أن الإنتاج سيكون مرجعاً لرسائل أو أطاريح أخرى.

فالمجتمع قد لا يعلم عن ذلك الإنتاج أي شيء، حيث يقتصر حدود الإعلان عنه داخل أسوار الجامعة، ومن ثم فإن المجتمع بأفراده ومؤسساته المتنوعة قد لا يصلهم شئيٌ عن ذلك الإنتاج، ونوعيته، ومدى أهميته، كون المجتمع بشكل عام ومؤسساته لا تهتم إلا بالإنتاج المعرفي الذي تحتاج إليه، ويُشكل لها أهمية، فالإنتاج المعرفي في العلوم التطبيقية مثلاً: له أهمية لما يمثله من ضرورة للمجتمع ومؤسساته، من خلال قيام ذلك الإنتاج بعلاج بعض الإشكالات، أو إحداث تطوير، أو القيام بعمليات ابتكار، كما يمكن تقدير قيمة ذلك الإنتاج بشكل مادي، حيث يشكل الإنفاق عليه استثماراً له عائد، حيث يكون ذا قيمة معروفة يمكن تحويله إلى مصدر للدخل الوطني، فالعلم الذي لا ينتفع منه المجتمع يصبح ترفاً، وهذا قد يدفعنا إلى طرح بعض التساؤلات عن هذا النوع من الإنتاج المعرفي في علم الاجتماع، وهو :

- هل يمكن تحديد أوجه استفادة المجتمع ومؤسساته من هذا الإنتاج المعرفي؟ بمعنى آخر، هل هناك ما يفيد بأن هذا الإنتاج المعرفي عالج قضايا وإشكالات مجتمعية ؟
- هل قدم هذا الإنتاج المعرفي إضافات منهجية أو نظرية جديدة لعلم الاجتماع ؟
- هل يمكن تقدير قيمة مادية لهذا الإنتاج المعرفي ؟
- هل يُشكل استمرار إنتاجه استثماراً يُعول عليه؟

في الحقيقة أنه من الوهم أن نعتقد بأن الإجابة ستكون بـ (نعم) عن كل تلك التساؤلات، ومن ثم فربما الإجابة ستكون بـ(لا)، أو ربما ستكون بـ (لا إجابة)، وهذا قد يدفعنا إلى طرح سؤال آخر حول هذا الإنتاج المعرفي في علم الاجتماع وهو:

- ألا يشكل الإنتاج المعرفي - من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه - في علم الاجتماع هدرًا وفاقدًا نتيجة لعدم وجود استفادة حقيقة منه؟

أعتقد بأن الأمر يحتاج إلى وقفة جادة من كل المسؤولين في برامج الدراسات العليا، والأساتذة في علم الاجتماع؛ بغية إعادة تعريف برامج الدراسات العليا بما يتواءم واحتياجات المجتمع الحقيقية، وفي هذا الصدد يمكن تقديم بعض المقترحات، وهي:

1- تشكيل شبكة أو جمعية ليبية لعلم الاجتماع، يناط بها إعداد قوائم للعناوين والموضوعات المراد البحث فيها، بناءً على احتياجات المجتمع، ومتطلبات التنمية، وبالتنسيق مع هيئة البحث العلمي، ويتم نشر هذه الموضوعات في كل أقسام علم الاجتماع التي يناط بها تدريس برامج الدراسات العليا.
2- توظيف علم الحاسب الآلي للاستفادة من نتائج البحوث والرسائل والأطاريح الجامعية، حيث يمكن توظيف علم الحاسب الآلي في تصميم برنامج معين، نضع فيه كل النتائج السابقة، وعندما توجد مشكلة ربما تُحل في تلك الدراسات، ويكون بالإمكان استدعاء الحلول، وذلك من خلال تخزينها في قاعدة بيانات مدعومة بنظام ذكاء اصطناعي، وهي منظومات مبنية على التعليم المسبق، ثم تأتي مرحلة التنفيذ، حيث يقوم النظام بإعطاء النتيجة بناءً على ما تم إدخاله له من بيانات .
3- قيام الجامعات بنشر ملخصات تلك الرسائل والأطاريح على مواقعها الإلكترونية، وتوضيح أهميتها المجتمعية، كما يمكن إحالة تلك الملخصات إلى المؤسسات والجهات الوطنية ذات العلاقة، كما يمكن أيضًا إعلام المؤسسات الإقليمية والدولية بملخصات ذلك الإنتاج، ويكون كل ذلك على شكل دوريات تصدر عن الجامعات، ومن ثم يمكن للراغبين الحصول على ذلك الإنتاج بمقابل مادي.